الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2010/WG.3/Report
17 December 2010
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء لمناقشة دراسة "تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة في دول عربية مختارة"
بيروت، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق الخبراء لمناقشة دراسة "تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة في دول عربية مختارة"، الذي عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2010. وحضر الاجتماع عدد من الخبراء وأصحاب الاختصاص من الحكومات والمجتمع المدني، وممثلون عن هيئات أكاديمية وإعلامية إقليمية، بإضافة إلى ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة.

وهدف الاجتماع إلى مناقشة مضمون الدراسة، وتقديم مقترحات عمليّة بشأن محاور ها الثلاثة التالية: (أ) لمحة عامة عن المجتمع المدني والتوجهات الحديثة لوظائفه؛ (ب) دراسات حالة عن مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة، لاسيما في الجمهورية اليمنية، والجمهورية اللبنانية، وفلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية؛ (ج) تأثير مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة.

ويتضمّن التقرير التوصيات والاستنتاجات التي خلص إليها المشاركون في الاجتماع، وموجزاً للعروض التي قدّموها، والمناقشات التي أجروها بشأن كلّ محور من محاور الاجتماع.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-6	3
الفصل		
أولاً- التوصيات والاستنتاجات	7-8	4
ألف- التوصيات	7	4
باء- الاستنتاجات	8	5
ثانياً- محاور البحث والمناقشة	9-12	7
ألف- التوجهات الحديثة لمهام المجتمع المدني	9	7
باء- دراسات حالة بشأن مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة	10-11	8
جيم- تأثير مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة	12	11
ثالثاً- تنظيم الأعمال	13-17	11
ألف- الافتتاح	13-14	11
باء- الحضور	15	12
جيم- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	16	12
دال- الوثائق	17	12

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 13
المرفق الثاني- استبيان لتقييم الاجتماع 15
المرفق الثالث- قائمة الوثائق 19

مقدّمـــة

1- تستمدّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتمامها بالتنمية الاجتماعية بالمشاركة من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية. ويبرز هذا الاهتمام جليّا في برنامج عمل الإسكوا الذي يتضمن إصدار سلسلة من المراجع والمواد الفنية، وتنظيم مجموعة من الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات النقاش، وتقديم خدمات الدعم الفني والمشورة الفنية والتي تستهدف، مجتمعة، إلى المساهَمة في تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة.

2- و التجارب الحديثة لمنظمات المجتمع المدني أدّت إلى تعزيز قدرتها على التأثير في مسارات صياغة السياسات العامة في عدد من البلدان العربية. وقد تزايدت قدرة المجتمع المدني خلال العقود الثلاثة الماضية، نظراً إلى حاجة الحكومات والمجتمعات على السواء إلى قطاع ينظّم علاقة الدولة بالمواطن خارج إطار السوق، ويطرح قضايا مفصلية تُعنى بالقوانين والسياسات والنُظم التي ترعى الشأن العام في المجتمع. وهذا القطاع يتّسم بعدم توخّي الربح وبالطوعية ومناصرة الشأن العام، وبدأ دوره يتعاظم مع المطالبة المستمرة بالإصلاح في المنطقة العربية، بالتزامن مع إطلاق مبادرات إقليمية ودولية تلحظ دوراً هاماً للمجتمع المدني في تفعيل عملية التحديث، ورسم الخطط، ونشر الإعلانات للمسار الإصلاحي اللازم اتّباعه. وكان من شأن تلك المبادرات ومحاولات التنفيذ أن راكمت تجارب وخبرات من المجتمع المدني العربي باتت تستحق الدراسة والتحليل لاستقاء الدروس منها.

3- ومتابعة لأهمية أ دوار المجتمع المدني ووظائفه، عمدت الإسكوا عن طريق شعبة التنمية الاجتماعية، قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، إلى إعداد دراسة تحليل مقارن، هدفها التعرّف إلى تجارب أربعة بلدان عربية، هي الأردن وفلسطين ولبنان واليمن، في مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة وتأثيره عليها. وفي هذا السياق، أعدّ قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة مع مجموعة من الباحثين العرب في هذه البلدان دراسات حالة عن التجارب التي نجحت فيها منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى صنع القرار أو التأثير في مسار السياسات العامة. وتستعرض هذه الدراسات محطات تصميم السياسات العامة وتنفيذها في كل من البلدان الأربعة، وتورد بسياق تحليلي الأدوات والوسائل المستخدَمة والنتائج الملموسة. وتتضمن كل دراسة خُلاصات واستنتاجات حول نشاط منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.

4- وتستند منهجية دراسة التحليل المقارن إلى التجارب الميدانية لعدد من منظمات المجتمع المدني في كل من البلدان الأربعة، إذ راجع الباحثون الأدبيات المتعلقة بتلك التجارب وأجروا مقابلات ميدانية مع القيّمين على المنظمات المعنيّة. وفي جميع الدراسات، استند الباحثون إلى إطار نظري صمّمه قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في الإسكوا، يتضمن أسئلة بحثية ساعدتهم على إنجاز الدراسة بشكل منهجي توصلاً إلى النتائج المطلوبة. وجُمعت هذه الدراسات الميدانية في دراسة واحدة متكاملة، تتخللها مقدمة عامة حول المجتمع المدني في بلدان المنطقة العربية، وتتبعها إضاءة على حالات كل من البلدان الأربعة، وتنتهي بفصلٍ يقارن بين هذه البلدان ويقدم استنتاجات وتوصيات حول مسار صنع السياسات العامة في الأردن وفلسطين ولبنان واليمن.

5- والنتائج المرجوّة من هذا العمل البحثي المقارن هي محاولة لتعميق المعرفة بأدوار ووظائف المجتمع المدني في بلدان المنطقة العربية وتحليلها، عبر تسليط الضوء على مجموعة من دراسات الحالة ومن ثم المقارنة في ما بينها. وهدف ذلك هو استشفاف أوجه الشبه والتقاطع وأماكن الاختلاف والتباعد في تجارب منظمات المجتمع المدني، في محاولاتها للتأثير في عمليات السياسات العامة وتمثيل المطالب المجتمعية بشكل

مؤثر وفعال. وتتناول فصول دراسة التحليل المقارن الآليات والوسائل المعتمدة لتحديد تلك الآليات والبناء عليها من خلال إخضاعها للنقاش والتمحيص والتحليل. ويقدم التحليل المقارن آراء واستنتاجات موجهة إلى صانعي القرار ومنظمات المجتمع المدني بالدرجة الأولى، وكذلك إلى المهتمين بالشأن العام والباحثين.

6- وتأكيداً منها على أهمية مشاركة أصحاب الشأن في صلب عملية تخطيط التنمية وتنفيذها وتقويم أدائها، نظمت الإسكوا اجتماع فريق الخبراء لمناقشة دراسة "تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة في دول عربية مختارة". ويندرج هذا الاجتماع في سياق تنفيذ قرار الاسكوا285 (د-25) المؤرّخ 29 أيار/مايو 2008، والقاضي بتعزيز ومتابعة عمليات الحوار والتشاور القائمة على المشاركة حول السياسة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويندرج أيضا ضمن سياق تنفيذ برنامج عمل الإسكوا المقرر لفترة السنتين 2010-2011. ويتضمن هذا التقرير التوصيات والاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون، وموجزاً للعروض التي قدّموها والمناقشات التي أجروها حول كلّ من محاور الاجتماع. كما يتضمن لمحة عن تنظيم أعمال الاجتماع، بما في ذلك الكلمات الافتتاحية والمشاركون ومكان الاجتماع وتاريخه والوثائق الموزّعة في جلساته.

أولاً- التوصيات والاستنتاجات

ألف- التوصيات

7- اتفق المشاركون في الاجتماع على التوصيات التالية العامّة وكذلك المتصلة بمحاور النقاش:

1- التوجهات الحديثة لمهام المجتمع المدني

(أ) تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة، من خلال بناء القدرات المؤسسية، وتطوير التشريعات والقوانين، وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة، وإتاحة المعلومات، وتبادل الخبرات، ودعم آليات التنسيق والتشبيك؛

(ب) التأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكاً للحكومة قادراً على المساهمة في تصميم السياسات العامة ومتابعة تنفيذها؛ والحرص على ألا يكون هذا الدور على حساب دور الدولة، تجنبا لأي خللٍ قد يسهم في زعزعة الاستقرار والأمن الاجتماعي، لاسيما في المجتمعات الضعيفة؛ وتعزيز الرسالة الإعلامية بهذا الصدد؛

(ج) دعم المجتمع المدني في مواجهة التحديات التي تحول دون مشاركته الفاعلة، وذلك من خلال تعزيز قدراته المؤسسية والفردية ، والاعتراف بدوره المستقل ، وإتاحة الظروف ال مؤاتية لأداء مهامه ، خصوصا حرية عمله وحماية حقوقه وفق المواثيق والقوانين المعتمدة دولياً.

2- دراسات حالة بشأن مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة في عدد من البلدان العربية

(أ) اعتماد معايير واضحة لتصنيف مهام منظمات المجتمع المدني، وتطوير مؤشرات مناسبة لقياس أدائها ورصد تأثيرها في عمليات صنع القرار، ونشر النتائج بهدف تبادل الخبرات والمعرفة؛

(ب) إعداد المزيد من دراسات الحالة والبح وث حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في الشأن العام، ومتابعتها لقضايا التنمية، وكيفية تأثيرها في عمليات السياسات العامة، وإمكانية استفادتها من نماذج أو آليات قائمة في القطاع الخاص للتأثير فعليا في صنع القرار.

3- تأثير مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة

(أ) التأكيد على الترابط بين تأثير المجتمع المدني وقدرته على المشاركة في عمليات الإصلاح ونظم اللامركزية والتحول الديمقراطي، من جهة، وقدرة الأحزاب السياسية وطبيعة الظروف التمكينية التي توفرها النظم القائمة، من جهة ثانية؛

(ب) دعم الأطر التفاعلية والمنتديات التي تتيح للمجتمع المدني فرص التشاور ، وتبادل الخبرات ، وترويج المعرفة بشأن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء ما يلزم من مهارات قائمة على المشاركة لمعالجتها؛

(ج) تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتحديد معالم رؤيتها التنموية وأولوياتها وتفعيل إدارتها لعمليات المشاركة، سواء من حيث تمثيل المصالح والمحافظة على الاستقرار والدفاع عن الحقوق والحريات، أو من حيث تنظيم حملات التعبئة ونشر المعرفة وإدارة برامج ومشاريع التنمية المحلية، أو من حيث التنسيق والتشبيك والتفاوض والمشاركة في عمليات السياسات العامة ومراقبة تنفيذها.

4- التوصيات العامة

(أ) التواصل، من خلال عقد الاجتماعات ومنتديات الحوار وورشات العمل، بهدف الترويج لدراسة التحليل المقارن، مضمونا ونتائج، ونشر ما تختزنه من معلومات عن قضايا تعني الحكومات والمجتمع المدني في البلدان الأعضاء، وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة وبناء القدرات المؤسسية لمواجهة المشاكل الاجتماعية القائمة؛

(ب) تنظيم منتديات دورية لمناقشة قضايا المجتمع المدني وتجارب مشاركته مع الحكومات، تتمثل فيها أوساط محلية ووطنية وإقليمية ودولية، وتشمل القطاع الخاص والإعلام، وتهدف إلى تبادل الخبرات وتفعيل الشراكة ودعم أطر التشبيك والتفاعل؛

(ج) الترحيب بمبادرة الاسكوا في إنشاء مجموعة استشارية من المجتمع المدني ل لمساهمة في مناقشة برامج الأمم المتحدة وتوجّهاتها، و أيضاً تعزيز علاقة المجتمع المدني مع الحكومات. و ينبغي اعتماد معايير واضحة في اختيار أعضاء تلك المجموعة، تمهيداً لمناقشة أهدافها وآليات عملها.

باء- الاستنتاجات

8- ناقش المشاركون في الاجتماع سلسلة من الاستنتاجات المتعلقة بالتوجهات الحديثة لمهام المجتمع المدني، وبدراسات الحالة حول تأثير مشاركته في السياسات العامة. وفي سياق تسليط الضوء على مجالات الالتباس في دراسة التحليل المقارن، شاركوا في طاولة مستديرة لمراجعة استنتاجاتهم ، ولوضع مقترحات

عملية لتوسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة، وتعزيز آليات هذه المشاركة، وتطوير البحث فيها. وخلصوا إلى ملاحظات ومقترحات من شأنها الارتقاء بالصيغة النهائية للتحليل المقارن، وإثراء الاجتماعات والمنتديات المنعقدة لمناقشة تجارب منظمات المجتمع المدني. وفي ما يلي أبرز تلك الاستنتاجات:

(أ) يفتقر مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية إلى الوضوح، نظراً لضعف مبادئ ومعايير المساواة وحكم القانون والمواطنة والديمقراطية. ويفتقر التعريف المعتمد لمكونات المجتمع المدني إلى الدقة كذلك، نظراً لتداخلها مع مكونات المجتمع الأهلي، وخضوعها لهيمنة الأحزاب السياسية، وتحيّزها لفئات حاكمة، واختراقها من جمعيات دينية متنامية النفوذ. ويفتقر التصنيف المعتمَد لمنظمات المجتمع المدني إلى الدقة، لأنه يقوم على الخلط بين النشاطات الجارية والفئات المستفيدة منها؛

(ب) إن إعادة النظر في صيَغ العقد الاجتماعي تحتاج إلى بناء القدرات المعرفية وزيادة الوعي بقضايا الشأن العام وتعزيز آليات المشاركة ودعم أنظمتها. كما تحتاج إلى مناقشة رؤية مشتركة بين القوى الفاعلة في المجتمع حيال الأولويات الاجتماعية والمهام المؤسسية والأدوار وتوزيع المسؤوليات. ومن المؤكّد أنّ حصيلة هذه المناقشة ستسهم في تعزيز اقتدار الحكومات وشفافيتها، وتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في الشأن العام. وفي هذا السياق، من المجدي مراجعة مضمون العقد الاجتماعي العربي الذي يقدم وجهة نظر حديثة بشأن الحريات السياسية؛

(ج) تُبرز دراسة التحليل المقارن أهمية مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة، من حيث توفير فرص وظروف التمكين، وتشكيل رأي عام يستطيع الضغط بالوسائل السلمية والحضارية لوضع المشاكل الاجتماعية على الأجندة العامة للدولة، والإسهام في تحويل هذه الأجندة إلى سياسات وبرامج وخطط عملية، يشارك المجتمع المدني في تنفيذها على قاعدة المصالح، ويشارك في متابعتها على قاعدة المحاسبة والمساءلة، ويشارك في تقويمها على قاعدة التصويب والاستدامة؛

(د) تتزايد أهمية جماعات المصالح وجماعات الضغط ضمن مكونات المجتمع المدني، كما يتزايد تأثيرها على الرأي العام وعلى صانعي القرار في دول المنطقة. وتزداد أيضا أهمية المنظمات الوسيطة التي تساهم في تقريب المسافة بين الجمعيات المحلية الميدانية وص انعي القرار، مثل المراكز البحثية والمجالس الشعبية للحكم المحلي؛

(هـ) تؤدي المعوقات أمام مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العامة إلى تزايد أهمية الدور الذي تؤديه في تقديم الخدمات الإنسانية والالتزام بقضايا التنمية على المستويات المحلية، مستجيبةً بذلك لحاجات اجتماعية واقتصادية ملحّة في بلدان المنطقة؛

(و) تبرز إشكالية تطور منظمات المجتمع المدني في ظل بنية اقتصادية تتسم بالطابع الريعي، وظروف سياسية واجتماعية تتسم بضعف ثقافة المشاركة والمواطنة، وتراجع حكم القانون، وتزايد نزعات التسلط، وانتشار ظواهر الفساد والاستهلاك التفاخري، وتنامي حدة الاستقطاب العشائري والطائفي والعائلي، وتوثيق الترابط والتحالف بين أصحاب الثروات والقيّمين على السلطة السياسية؛

(ز) ضرورة التدقيق في دينامية الحركات الدينية، وكيفية تصنيفها، وتعاظم قدرتها على منافسة منظمات المجتمع المدني، خصوصا في تقديم الخدمات الإنسانية والرعائية؛ والتأثير في صنع القرار؛ وتحديد حجم الموارد واتساع القواعد الشعبية. وينبغي كذلك أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنظيم علاقتها مع صانعي القرار ومع قواعدها الشعبية التي تعمل هذه المنظمات على تمثيل مصالحها أمام هيئات صنع القرار؛

(ح) متابعة خبرات وتجارب المجتمع المدني ورصد التطور المطّرد في تأثير المهام الحديثة لمنظماته التي تعنى بقضايا الإصلاح والديمقراطية والدفاع والمناصرة، بما يقتضيه ذلك من بحث جدي لوضع أطر مفاهيمية وتنظيمية مناسبة، على غرار المراصد أو المجالس المشتركة، ومن خلال إصدار تقارير سنوية بشأن المتابعة والرصد؛

(ط) يتعزز دور المؤسسات الأمنية وتأثيرها في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية أحياناً. والملفت أن هذا الدور يتّسع على حساب باقي مؤسسات الدولة، مما ينعكس سلباً على الظروف التمكينية لمنظمات المجتمع المدني وحرية أدائها لوظائفها التي قد تتعارض مع مصالح القيّمين على المؤسسات الأمنية؛

(ي) يشمل تأثير المجتمع المدني في السياسات العامة إنجازات متراكمة لمنظمات تنشط في تقديم الخدمات التنموية. ولذلك، فتطوير عمل هذه المنظمات وتمكينها من تقديم خدمات ذات جودة عالية عن طريق بناء قدراتها، والتعرف إلى التجارب العالمية المتميزة في تقديم الخدمات التنموية ، كفيل بتوسيع آفاق هذه المنظمات. كما أن تشجيع عمليات التشبيك في ما بينها على المستوى المحلي والوطني كفيل بتعزيز حضورها وتأثيرها.

ثانياً- محاور البحث والمناقشة

ألف- التوجهات الحديثة لمهام المجتمع المدني

9- بدأ هذا المحور بعرض مفهوم المجتمع المدني استناداً إلى مجموعة من التعريفات المعمول بها، ولنشأته وتطور مهامه والتحديات التي يواجهها في معرض مشاركته في السياسات العامة، ولاسيما في المرحلة الحالية التي أصبح فيها تفعيل هذا الدور أمرا لا بدّ منه. وتناول العرض تصنيف المجتمع المدني في المنطقة العربية، والاتجاهات الحديثة التي تملي عليه مهامه وأدواره، والظروف المؤثرة في أدائه. وخلص العرض إلى مجموعة من الاستنتاجات طُرحت للنقاش الذي تناول القضايا الرئيسية التالية:

(أ) تساهم المقاربة الثقافية في توضيح دور المجتمع المدني وتأثيره، دون اللجوء إلى تصنيفات معيارية لا تأخذ بعين الاعتبار تلك التحولات القائمة بين مجتمع أولي ومجتمع سياسي. كما تساهم مقاربة وظائف المؤسسات والمنظمات في إظهار الفرق بين المدني والسياسي وفي إظهار المساحة المشتركة بينهما، وذلك على غرار ما تمثله مهام الهيئات المحلية أو البلديات؛

(ب) يؤدي غياب بيئة سياسية تدعم مهام المجتمع المدني إلى تقليص مجالات هذه المهام وحصر آليات ممارستها، مما يستدعي التركيز علي ما يلي: النظم الديمقراطية بما توفره من آليات للمشاركة؛ وثقافة

المواطنة بما تعنيه من عقد اجتماعي يوزع المسؤوليات ويحمي الحقوق؛ وبناء القدرات المؤسسية بما تشمله من موارد ومعارف ومهارات تفاوضية؛ وتطوير الرؤى التنموية والسياسات العامة، بما تتيحه من فرص لمساهمة المجتمع المدني؛

(ج) يصعب الحديث عن مجتمع مدني بمعزل عن النظم السياسية القائمة وما تخضع له من تأثيرات، وما تعتمده من معايير وقيم تكشف بصورة عامة عن مسار انحداري في إتاحة الظروف التمكينية للمجتمع المدني. كما يصعب الحديث عن المشاركة وتأثيرها دون حيز مكاني تمارس فيه هذه المشاركة، ودون آليات مؤسسية تتطور وتتفاعل فيها القوى المعنية بالمشاركة، ودون أطر لمتابعة المبادرات وتقويم نتائجها وتوظيفها في تحسين تمثيل المصالح وتعزيز العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني.

باء- دراسات حالة بشأن مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة

10- بدأ هذا المحور بعروض قدمها المستشارون الأربعة الذين تولوا إعداد دراسات حالة تتصل بمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة وتشكل فصلاً أساسياً في دراسة التحليل المقارن. وتوزعت العروض كما يلي:

(أ) **عرض عن التجربة الفلسطينية** . تناول هذا العرض مجموعة من المنهجيات والآليات التي لجأ إليها المجتمع المدني الفلسطيني بغية الضغط على الحكومة الفلسطينية لإقرار مسودة قانون بشأن الكوتا النسائية، أي تخصيص عدد محدد من المقاعد البرلمانية للمرأة، ووضع آلية لتنفيذها. ومن هذه المنهجيات والآليات إطلاق حملات للتوعية والتعبئة وتنظيم استطلاعات رأي بمؤازرة الأحزاب السياسية والاتحادات واللجان المحلية. وخلص العرض إلى جملة من الآثار الإيجابية الناجمة عن هذه الحملة الوطنية، أبرزها ما يتعلق بتمثيل المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني وبعملية الإصلاح في فلسطين؛

(ب) **عرض عن التجربة اليمنية** . تناول هذا العرض التجربة الرائدة لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في استحداث قانون حول تحديد جهة حكومية واحدة تتولّى تسجيل الجمعيات، وتعديل عدد من المواد لجهة حصول الجمعيات على المعونات الخارجية من دون تدخل الحكومة فيها. كما قدم العرض لمحة عامة عن المنهجيات والآليات التي اعتمدها المركز للضغط على السلطات الحكومية لإجراء هذه التعديلات، في حين استعرض الأسباب التي أعاقت جهوده في إقرار قانون مُنظم للجمعيات والمنظمات الأهلية في اليمن وسبّبت إخفاقه في تعديل قانون الإعلام. وتناول العرض أيضا مبادرات ناجحة اتخذتها منظمات أهلية فاعلة في اليمن، وتجارب أخرى متعثرة، مركزاً على أسباب ذلك، وأبرزها غياب التنسيق في ما بينها، أو اصطدامها بالقيم التقليدية الراسخة لدى القوى العشائرية والدينية، أو حتى تدني كفاءة ومهنية الناشطين فيها؛

(ج) **عرض عن التجربة اللبنانية**. تناول هذا العرض الجهود التي تبذلها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بهدف إصلاح النظام الانتخابي، ومساعي منظمة كفى للحد من العنف ضد النساء بهدف إصدار قانون يحمي النساء من العنف الأسري. وتطرّق العرض إلى مختلف الأسباب التي حالت دون نجاح تجربة الإصلاح الانتخابي. كذلك، سلط الضوء على تجربة منظمة "كفى" الناجحة في إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، وعلى المنهجيات والآليات التي اعتمدتها للتأثير في صنع القرار، أبرزها الاستعانة بأصحاب المصالح والمعنيين لدى صياغة مسودة القانون، من جهة، واستخدام الإعلام لمناهضة هذه المسألة والتشهير بالفضائح المنزلية، من جهةٍ ثانية؛

(د) **عرض عن التجربة الأردنية.** تناول العرض مساهمة جمعيتين فاعلتين في الأردن، هما "روّاد الشباب" و"همزة وصل"، في العمل على وضع السياسات الاجتماعية وتحفيز التطوير المجتمعي. وتناول الآليات التي استخدمتها الجمعيتين، مثل إجراء المقابلات وورشات العمل وحملات التعبئة، للضغط على صانعي القرار ودفعهم إلى إيلاء الاهتمام للمناطق المهمّشة والفقيرة وتأمين الخدمات العامّة لها. وتضمن العرض كذلك لمحة موجزة عن المشاكل التي تواجهها منظمات المجتمع المدني بشكل عام في الأردن، وهاتان الجمعيتان بشكلٍ خاص، مثل البيروقراطية والهرمية الإدارية وضعف القدرات الفنية المؤهلة لعمليات البحث وتجميع المعلومات والتمثيل والرقابة، وقلة الموارد المالية، وغياب الهيكلية الإدارية التي تدعم تشكيل اللجان المشتركة بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني. وخلص العرض إلى تحديد الأسباب وراء نجاح تجربة جمعيتَي "روّاد الشباب" و"همزة وصل" وشعبيتهما لدى الجمهور الأردني.

11- وقد تبع هذه العروض نقاش موسّع حول مضمونها وإمكانية تطبيق التوصيات التي تضمنتها دراسات الحالة، والتغيرات المطلوبة لتسهيل عملية التطبيق بحسب خصوصيات كل حالة على حدة. كما تناول النقاش مجموعة من المقترحات للارتقاء بدور هذه المنظمات وتعزيز قدرتها على المشاركة في عمليات السياسات العامة. وفي ما يلي أبرز القضايا التي تناولها النقاش بشأن دراسات الحالة:

(أ) **دراسة حالة فلسطين** . وتُظهر الارتباط الواضح بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. ويتمثل هذا الارتباط في نشأة بعض المنظمات من صلب الأحزاب، وفي عملها كواجهة لترويج شرعية هذه الأحزاب، من خلال تقديم الخدمات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية، دون إغفال واقع أن نشوء بعض المنظمات قد تمّ بمبادرات محلية؛

كذلك، تظهر دراسة الحالة هذه إشكالية ممارسة العملية الانتخابية كإحدى آليات الديمقراطية. فالجهات السياسية التي قد تستخدم هذه العملية الانتخابية كي تفوز في الانتخابات قد لا تلتزم بالقيم والممارسات الديمقراطية. وهكذا، لا تسمح هذه الجهات السياسية للمجتمع المدني بتنفيذ أنشطته، حتى الرعائية منها، إلا إذا جرى تقديمها من ضمن هياكلها المؤسسية؛

كما تطرح دراسة الحالة تساؤلا حول العلاقة بين مطلب فئوي بتعزيز الكوتا النسائية في الهيئات التمثيلية، من جهة، وتطور العملية الديمقراطية، من جهة ثانية؛ وحول متابعة نتائج هذه التجربة ورصد تأثيرها على مكانة المرأة، وإمكانية توظيف التحالف بين منظمات المجتمع المدني في نشاطات مشابهة مستقبلاً.

(ب) **دراسة حالة اليمن** . وتبيّن هيمنة الجانب السياسي على الحراك الاجتماعي في اليمن، ومساهمته في ضعف الظروف التمكينية لقيام مجتمع مدني ينشط في مهام الدفاع والمناصرة. وهذا الأمر يعكس أهمية التجربة المذكورة في الدراسة، وما حققه تحالف منظمات المجتمع المدني من إنجاز ملحوظ في هذه المهام؛

وتشير أيضاً إلى تزايد قوة السلطة الأمنية ودورها وموقعها على حساب قوة مؤسسات الدولة وقدرتها على ممارسة وظائفها. وينعكس ذلك في زيادة الضغوط على الحريات العامة وبالتالي زيادة المعوقات أمام دور المجتمع المدني وممارسة مهامه الحديثة؛

وتؤكد دراسة الحالة أنّ التداعيات السياسية والأمنية تسفر عن ضعف الاستقرار وزيادة نفوذ القبائل والعشائر وغلبة توجهات تقديم خدمات الرعاية رداً على تفاقم سوء الأوضاع المعيشية للسكان.

(ج) **دراسة حالة لبنان** . وتحيل إلى لبنان ما قبل الحرب، الذي شهد بروز قوى اجتماعية عابرة للطوائف وحالة متقدمة من أداء منظمات المجتمع المدني، خلافا لما حصل في أعقاب الحرب، حيث تحولت الدولة إلى العنصر الأضعف قياساً لمكونات الطوائف. وأدّى ذلك إلى تراجع دور منظمات المجتمع المدني وموقعها، وإلى زيادة الضغوط التي تواجهها المنظمات المستقلة عن الطوائف وتقف عائقا أمام استمرارها وفعالية أدائها؛

وتؤكّد دراسة الحالة أنّ فرض قيود ضمن الطوائف يجعل التغني بتعددها كمصدرٍ للحرية موضعاً للجدل، وخصوصاً بسبب تأثير هذه القيود على المجتمع المدني ودوره ومهامه. غير أن ذلك لا ينفي قيام منظمات عابرة للطوائف تعتمد رؤى حديثة بشأن وظائفها وآليات عملها، ولا ينفي انخراطها في تجارب مجدية على غرار ما قدمته تجارب المنظمات المعروضة في الدراسة. وقد أظهرت هذه التجارب أن الحملات الخاصة بالانتخابات أثارت حالة من الوعي فرضت نفسها على صناع القرار، وذلك بغضّ النظر عن إقرار القانون الخاص بالانتخاب؛

وتعتبر دراسة الحالة أن المبادرات الإصلاحية للنظام السياسي في لبنان هي رؤية محكومة بالتجزئة، ولا يجوز أن ينجرّ المجتمع المدني إلى حكمها في التعاطي مع القضايا العامة. وبعض تجارب منظماته هي نتاج صراع حقيقي مع الدولة، على غرار الحملات التي تخوضها هذه المنظمات بشأن قضايا مختلفة تتصل بالقوانين والنظم المعمول بها. لذلك، وبالرغم من الصعوبات القائمة، يجب وضع أطر لتنسيق التدخلات المجتزأة أو متابعتها وفق آليات محددة.

(د) **دراسة حالة الأردن** . وتشير إلى أنّ المنظمات المدنية في الأردن تعمل في ظل انفتاح النظام السياسي على حداثة يصدّرها المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه في ظلّ تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل البطالة والتهميش وضغوط التركيب العشائري القبَلي. وبالرغم من التشدد الأمني الذي يمارسه النظام السياسي، يتجاوز دور المجتمع المدني وفاعليته التجارب المذكورة في الدراسة، وخاصة ما يتعلق بتأثير تجارب الاتحاد النسائي الأردني والنقابات المهنية والعمالية؛

وتؤكد دراسة الحالة أنّ التوجهات التي يرعاها بعض رموز السلطة السياسية لتشجيع مبادرات المجتمع المدني أو دعم تدخلاته، وإن كانت ضمن أطر ومجالات محددة، إنما تشكل فرص جيدة يمكن توظيفها في تحسين موقع منظمات المجتمع ودورها. ولعلّ أبرز مجالات هذه الفرص هي المساهمة الاقتصادية من خلال برامج ومشاريع تنموية، على المستوى المحلي خاصة، وكذلك مجالات الضغوط السلمية التي أصبحت تجد آذان صاغية لدى صناع القرار بصورةٍ متزايدة؛

وتشير دراسة الحالة إلى أنه ليس بديهياً أن يتعارض المجتمع المدني، الذي يتطور دوره ومهامه، دائماً مع الدولة. وكلما تعاظم هذا الدور، انعكس تأثيره على السياسات العامة التي يعتمدها النظام، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولا يمكن دائماً اعتبار هذا التأثير حاسماً وجذرياً، لأن مجرد التأثير البسيط والمحدود الفعالية ينبغي أخذه في الاعتبار ضمن مسار تراكمي لدور المجتمع المدني واتضاح مهامه.

جيم- تأثير مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة

12- تطرّق العرض المقدَّم تمهيداً لهذا المحور إلى عمليات السياسات العامة في البلدان العربية، وتحديد مراحلها الأساسية، وكيفية تأثير منظمات المجتمع المدني فيها. وتناول تحديد المداخل الفعالة للتأثير في السياسات العامة، وتحديد نقاط التلاقي بين عمليات تصميم السياسات العامة في البلدان الأربعة موضوع الدراسة والتحليل المقارن. كما تطرق العرض إلى الخلاصات والاستنتاجات الموجهة إلى صانعي القرار في الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والهادفة إلى تعزيز المشاركة في عمليات السياسات العامة. وفي ما يلي أبرز المسائل التي تناولها النقاش:

(أ) ينطلق التحليل المقارن من متغير ثابت لتقييم ما تتيحه الأنظمة السياسية من ظروف تمكينية لدور المجتمع المدني، وكذلك لتقييم تأثير دور المجتمع المدني في صنع القرار. غير أنّ هذا المنطلق يثير تساؤلات تلقائية بشأن نتائج القرارات المتخذة بناءً على ذلك التأثير ومدى مساهمتها في التغيير والتحديث. فقد تبرز تساؤلات، مثلاً، عمّا قد يحدث لو تمكّن المجتمع المدني من مراقبة الانتخابات والتأثير في تعديل القوانين الانتخابية، من دون أن يؤدّي ذلك إلى أي اختلاف في تركيبة السلطة السياسية؛

(ب) يبيّن التحليل المقارن ضعف الأطر والآليات القائمة لتحديد الخبرات المكتسبة ومراكمة التجارب. ويمكن الاستفادة من مبادرات تدفع باتجاه إطلاق حوار تفاعلي ووضع آليات مناسبة لمتابعة الخبرات ومراكمتها. وفي هذا الصدد، أطلقت الإسكوا منتديات إلكترونية، ضمن برامجها للتنمية بالمشاركة، أتاحت للفاعلين في المجتمع المدني فرصة الحوار بشأن التجارب والخبرات في قضايا الشأن العام، وفرصة تقديم وجهات نظر مثيرة للاهتمام حول كيفية التعامل مع هذه القضايا من موقع المسؤولية؛

(ج) تشهد بعض تشكيلات المجتمع المدني تغيرات تستدعي إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني، كتركيبة النقابات ومهامها في عدد من بلدان المنطقة، مثل العراق؛ والمواد التي تروّج لها بعض وسائل الإعلام المنخرطة بصورة متزايدة في قضايا الشأن العام والتعبئة والدفاع والمناصرة؛ والمهارات المكتسَبة في سياق التفاوض، والتي أحيانا ما تلقى من صانعي القرار تجاوباً وتفاعلا إيجابيا معها.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- الافتتاح

13- ألقى السيد زياد عبد الصمد، مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، كلمة أكّد فيها على أهمية اعتماد معايير موضوعية لتقييم دور المجتمع المدني وتأثيره في السياسات العامة، استناداً إلى تعريفٍ واضح للمجتمع المدني، وتحديد الشركاء المعنيين بأنشطته، والظروف التي تمكّنه من ممارسة هذه الأنشطة بفعالية. كما تطرق إلى المساهمة القيّمة لدراسة التحليل المقارن التي أعدّها قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، منوّها بمبادرة الإسكوا في إنشاء مجموعة استشارية من المجتمع المدني، بهدف المساهمة في مناقشة السياسات والتوجهات البرنامجية للإسكوا وسائر منظمات الأمم المتحدة؛ وإنشاء منتدى للحوار حول تحديات الديمقراطية والتنمية. وختم السيد عبد الصّمد كلمته بالدعوة إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني وتوفير البيئة الملائمة لدوره كشريك فاعل.

14- و ألقى رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، السيد وليد هلال، كلمة تناول فيها حصيلة تجارب بلدان المنطقة في وضع السياسات العامة وفي تحديث توجّهات مشاركة منظمات المجتمع المدني. وتحدّث أيضاً عن المكونات المجتمعية وقدرتها على التأثير في السياسات العامة، ومدى تنامي نفوذ المكونات العشائرية والدينية وتلك الممثلة لمنظمات الأعمال والمصالح مقابل نفوذ منظمات المجتمع المدني. وشدّد السيد هلال أخيراً على أهمية هذا الاجتماع في تصويب استنتاجات دراسة التحليل المقارن، وفي وضع اللمسات الأخيرة على توصيات المشاركين بشأن الأطر والتشريعات والقدرات المطلوبة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني وتأثيره في السياسات العامة.

باء- الحضور

15- شارك في الاجتماع عدد من الخبراء والاختصاصيين من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وممثلون عن مجموعة من المنظمات الإقليمية والدولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير، ويتضمّن المرفق الثاني نتائج تقييم الاجتماع استناداً إلى ردود المشاركين فيه على الاستبيان الذي وزعته الأمانة التنفيذية للإسكوا.

جيم- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

16- عُقد اجتماع فريق الخبراء لمناقشة دراسة "تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة في دول عربية مختارة" في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2010.

دال- الوثائق

17- ترد في المرفق الثالث لهذا التقرير قائمة بوثائق الاجتماع.

المرفق الأول[*]

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة مهى الخطيب
وزيرة السياحة سابقاً، عضو مجلس الأعيان
وناشطة في المجتمع المدني
خليوي: 962-777555772
بريد إلكتروني: mahakhatib1@gmail.com

السيد يسار قطارنه
مدير عام شركة "بيريتي" للاستشارات
هاتف: 962-4638158
خليوي: 962-776699995
بريد إلكتروني: yasar.qatarneh@periti-consulting.com
qatarneh.yasar@gmail.com

مملكة البحرين

السيد عبد الهادي الخواجا
المنسق الإقليمي لمنظمة الخط الأمامي لحماية
المدافعين عن حقوق الإنسان
هاتف: 973-39400720/17553445
بريد إلكتروني: abdulhadi61@hotmail.com

السيد محمود حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية
هاتف: 973-1-7530202
خليوي: 973-3-96826666
بريد إلكتروني: mahmood.hafud@gcclsa.org

جمهورية السودان

السيد ابراهيم جعفر السوري
مستشار في شؤون التنمية الاجتماعية
والتنمية المحلية
خليوي: 2012-3930374
بريد إلكتروني: ibrahim.elsouri@gmail.com

جمهورية العراق

السيد عماد داوود عبد الرزاق
مدير الشؤون الإدارية، جامعة النهرين
هاتف: 964-7901591218
964-7709851362
بريد إلكتروني: Emad.phd@gmail.com

السيد فالح عبد الجبار
مدير معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق
خليوي: 961-70-958794
بريد إلكتروني: f-institute@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيد كرم كرم
مبادرة المساحة المشتركة (لتبادل المعرفة وبناء التوافق)
هاتف: 961-1-980284/5/6
خليوي: 961-3-066850
بريد إلكتروني:
karam.karam@commonspaceinitiative.org
karamkaram@yahoo.com

السيد منير مهنا
مدير مركز الخدمات الإنمائية
وزارة الشؤون الاجتماعية
هاتف: 961-8-591106
خليوي: 961-3-250851
فاكس: 961-8-591106
بريد إلكتروني: mounir064@hotmail.com

السيد خالد غزال
باحث وكاتب سياسي
هاتف: 961-1-738268
خليوي: 961-70-846378
بريد إلكتروني: khaghazal@hotmail.com

السيدة فهمية شرف الدين
أستاذة علم اجتماع في الجامعة اللبنانية
رئيس اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
هاتف: 961-3-815820
بريد إلكتروني: fahima@cfuwi.org

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيد زياد عبد الصمد
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
هاتف: 961-1-319366
فاكس: 961-1-815636
بريد إلكتروني: ziadas@gmail.com
annd@annd.org

فلسطين

السيد نادر سعيد فقهاء
رئيس مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
هاتف: 970-22950957/22959739
خليوي: 970-599204527
بريد إلكتروني: awrad@awrad.com
nader@awrad.org

جمهورية مصر العربية

السيد إبراهيم مكرم
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
هاتف: 202-26221436
202-26221425/6/7
فاكس: 202-26221437
بريد إلكتروني: ibrahim.makram@ceoss.org.eg

المملكة العربية السعودية

السيد حمد العماري
مدير مؤتمرات "فكر"، مؤسسة الفكر العربي
هاتف 71-179995/01-970790
بريد إلكتروني: h.alammari@gmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد خالد بيطار
المدير الوطني لمشروع إنشاء
شبكة وطنية للمنظمات غير الحكومية
هاتف: 963-116125026/320
فاكس: 963-116125026/333
خليوي: 963-933337127
بريد إلكتروني: k.bitar@syriatrust.org
Khaled.bitar@undpprojects.sy

الجمهورية اليمنية

السيد عبد الباقي شمسان
أستاذ علم الاجتماع
جامعة صنعاء
خليوي: 967-736281281
بريد إلكتروني: fanon107@yahoo.com

السيد عز الدين الأصبحي
مسؤول قطاع المجتمع المدني
السلطة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
خليوي: 967-733241767
961-71-515698
في الأردن: 962-79-5199728
بريد إلكتروني: ezzadin4@gmail.com
hritc@yemen.net.ye

المرفق الثاني

استبيان لتقييم الاجتماع

حقق الاجتماع أهدافه لجهة مناقشة وإقرار مضمون الدراسة/التحليل المقارن التي أعدتها الإسكوا لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة. كما نجح في تعزيز اهتمام الخبراء بدراسات الحالة المقدّمة، وبالتغييرات المطلوبة لتسهيل عملية التطبيق بحسب خصوصيات كل حالة على حدة، والتي جرى تقديمها في عروض إلكترونية. وفي ما يلي عرض للردود على استبيان التقييم يتضمن آراء المشاركين وملاحظاتهم الموزّعة ضمن مجموعة من الأبواب والأسئلة.

(1) نوعية اجتماع الخبراء

السؤال الأول: كيف تقيّمون نوعية اجتماع فريق الخبراء وبشكل عام؟

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
6 (37.5 في المائة)	9 (56.25 في المائة)	1 (6.25 في المائة)	0	0

(2) توقعات المشاركين

السؤال الثاني : ماذا كانت توقعاتكم من الاجتماع؟

- مناقشة دراسة التحليل المقارن وتصويبها؛
- تبادل التجارب والخبرات بشأن تأثير المجتمع المدني في السياسات العامة؛
- أن يطغى عنصر "العملانية" على عنصر "الأكاديمية" من أجل تحسين الواقع والتأثير عليه دون الوقوع في مصيدة "التنظير"؛
- التعرف إلى واقع المجتمع المدني والمعوقات التي تواجه دوره.

السؤال الثالث : هل تحققت توقعاتكم؟

نعم	لا	جزئياً
13 (81.25 في المائة)	0	3 (18.75 في المائة)

(3) فائدة وجدوى اجتماع فريق الخبراء

السؤال الرابع: ما هو تقييمكم لجدوى الاجتماع من الجوانب التالية:

سؤال 4-أ: أهمية الموضوع بالنسبة لمجال العمل والخبرة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
14 (87.5 في المائة)	2 (12.52 في المائة)	0	0	0

سؤال 4-ب: المعلومات والمهارات المكتسبة التي تساعدكم/تساعدكن في عملكم مستقبلاً

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
5 (31.25 في المائة)	7 (43.75 في المائة)	4 (25 في المائة)	0	0

سؤال 4–ج: إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع المشاركين/المشاركات الآخرين/الأخريات في الاجتماع

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
4 (25 في المائة)	12 (75 في المائة)	0	0	0

سؤال 4–د: إتاحة الفرصة لإقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
7 (43.75 في المائة)	7 (43.75 في المائة)	1 (6.25 في المائة)	1 (6.25 في المائة)	0

سؤال 4–هـ: مدى الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب في ما بين المشاركين/المشاركات

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
8 (50 في المائة)	5 (31.25 في المائة)	3 (18.75 في المائة)	0	0

(4) تنظيم الاجتماع والوسائل المتوفرة

السؤال الخامس: كيف تقيمون جدوى اجتماع فريق الخبراء من الجوانب التالية:

سؤال 5–أ: مدى وضوح العروض المقدمة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
6 (37.5 في المائة)	8 (50 في المائة)	2 (12.5 في المائة)	0	0

سؤال 5–ب: نوعية المادة المكتوبة التي وزعها المنظمون

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
1 (6.25 في المائة)	11 (68.75 في المائة)	4 (25 في المائة)	0	0

سؤال 5–ج: الترتيبات التنظيمية لاجتماع الخبراء قبل وأثناء موعد انعقاده

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
12 (75 في المائة)	4 (25 في المائة)	0	0	0

(5) مدة اجتماع فريق الخبراء

السؤال السادس: مدة الاجتماع، كان ينبغي أن تكون:

أقصر	كما هي	أطول
2 (12.5 في المائة)	10 (62.5 في المائة)	4 (25 في المائة)

إذا كانت الإجابة بأن تكون مدة الاجتماع أطول أو أقصر، ما هي بالتحديد الجلسة أو الجلسات التي كان ينبغي تقصيرها أو إطالتها في الاجتماع:

- يفضل تقديم عروض دراسات الحالة خلال الفترات الصباحية؛

- يفضل أن تكون مدة جلسات النقاش أطول.

(6) المعارف المُكتسبة

السؤال السابع: هل سيكون بمقدوركم الاستفادة من المعلومات المكتسبة من الاجتماع في عملكم أو تقديم هذه المعلومات إلى اختصاصيين آخرين ضمن بلدكم أو مجتمعكم؟

إلى حد ما	كلا	نعم
7 (43.75 في المائة)	0	9 (56.25 في المائة)

السؤال الثامن: هل توصون بحضور اختصاصيين آخرين من بلدكم أو مهنتكم بحضور ورشات عمل مماثلة، إذا تم تنظيمها في المستقبل؟

إلى حد ما	كلا	نعم
15 (93.75 في المائة)	0	1 (6.25 في المائة)

(7) المشاركة في الاجتماعات:

السؤال التاسع: هل شاركتم في أنشطة عن نفس الموضوع لدى منظمات أخرى؟

كلا	نعم
5 (31.25 في المائة)	11 (68.75 في المائة)

إذا كانت الإجابة نعم، فما هو الموضوع، ما هي المنظمة، أين، ومتى:

- البيئة التشريعية والسياسية للمجتمع المدني، غير متوفر؛
- تطور المجتمع المدني، جهة أكاديمية؛
- المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية؛
- دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، ندوة "الحوار الديمقراطي ودور المجتمع المدني"، صنعاء؛
- شراكة المجتمع المدني في صنع التغيرات الديمقراطية، "منتدى المستقبل" – اليمن؛
- الشراكة مع المجتمع المدني ودوره، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية؛
- تحليل حالات عربية لمنظمات المجتمع المدني، غير متوفر.

السؤال العاشر: هل تريدون/تردن أنشطة متابعة لاجتماع الخبراء هذا؟

كلا	نعم
0	16 (100 في المائة)

إذا كانت الإجابة " نعم" فالرجاء تحديد نوع النشاط

- عقد اجتماعات موسعة تضم ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني بهدف تعزيز المشاركة؛
- عقد اجتماعات متخصصة في عمليات صنع السياسات العامة وكيفية مساهمة المجتمع المدني فيها؛
- إعداد دراسة مشابهة تستعرض المزيد من تجارب وخبرات منظمات المجتمع المدني في بلدان عربية أخرى؛
- تنظيم منتديات بشأن مفاهيم ومكونات المجتمع المدني، وبشأن البيئة القانونية والسياسية الحاضنة لدوره؛
- تنظيم ورشة عمل لتقييم دور المجتمع المدني في عمليات التنمية ومدى استفادة منظماته من برامج الدعم الفني ومن الموارد المقدمة لها؛

- إعداد دراسة تستعرض نماذج يعتمدها القطاع الخاص في تأثيره على عمليات صنع القرار، بهدف الاستفادة منها في تفعيل عمل المجتمع المدني.

السؤال الحادي عشر: هل لديكم أي اقتراحات لتحسين وتطوير اجتماعات مماثلة في المستقبل؟

- إتاحة وقت أطول للمناقشة؛
- إيجاد وسائل لاستمرار الحوار الذي أطلقه الاجتماع؛
- دعوة ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص؛
- تقديم الخبراء لمداخلاتهم وملاحظاتهم خطياً قبل الاجتماع؛

السؤال الثاني عشر: هل لديكم أي ملاحظات/تعليقات/أسئلة للإسكوا بشأن الاجتماع؟

- توجيه الشكر لفريق العمل؛
- إيجاد آلية للقاءات متقاربة.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
مسودة تنظيم الأعمال	E/ESCWA/SDD/2009/WG.1/L.1
مذكرة توضيحية	بلا رمز
معلومات للمشاركين	بلا رمز
مسودة دراسة بعنوان "تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة في دول عربية مختارة"	بلا رمز